

قرار وزاري
رقم ٨٧/١١

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٧٦/٣٩ بإنشاء المديرية العامة للمواصفات والمقاييس .
وعلى المرسوم السلطاني رقم ٧٨/١ باختصاصات المديرية العامة للمواصفات والمقاييس .
وعلى قرار المجلس الاعلى لدول مجلس التعاون في اجتماعه الثالث بدولة البحرين بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٨٢ بشأن هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون .
وعلى قرار مجلس ادارة هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون في اجتماعه الثاني بدولة الكويت بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٨٤ بشأن اعتماد مواصفات قياسية خليجية موحدة .
وعلى القرار الوزاري رقم ٨٤/٥٣ الصادر بحظر استيراد البضائع والمنتجات التي تخالف المواصفات القياسية العمانية .
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

قرر

مادة أولى : تعتبر المواصفات القياسية الخليجية الموحدة التالية مواصفات قياسية عمانية ملزمة ،
تلتزم بها جميع الجهات المعنية بالسلطنة :

- ١ - م . ق عم ١٩٨٦/١٢٣ : اطارات سيارات الركوب - الجزء الأول المسميات والتمييز والبيانات الايضاحية والابعاد والاحمال وضغوط النفخ .
- ٢ - م . ق عم ١٩٨٦/١٢٤ : اطارات سيارات الركوب - الجزء الثاني المتطلبات العامة .
- ٣ - م . ق عم ١٩٨٦/١٢٥ : اطارات سيارات الركوب - الجزء الثالث طرق الاختبار .

مادة ثانية : يعاقب كل من يخالف المواصفتين رقمي ١٢٣ ، ١٩٨٦/١٢٤ المشار اليهما بالعقوبات المنصوص عليها بالمادة الرابعة من المرسوم السلطاني رقم ٧٨/١ المشار اليه .

مادة ثالثة : تعتبر طرق الاختبار التي تخالف ما جاء في المواصفة رقم ١٩٨٦/١٢٥ المشار اليها طرق غير رسمية .

مادة رابعة : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية و يعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره .

صدر في : ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٤٠٧ هـ

الموافق : ٢٨ يناير سنة ١٩٨٧ م

سالم بن عبد الله الغزالي
وزير التجارة والصناعة

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٣٥٣)
الصادرة في ١٥/٢/١٩٨٧ م